القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS/PC-2/12(Rev.2*)-A
28 فبراير 2003
الأصل: بالإنكليزية

تقرير الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية

للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف، 17-28 فبراير 2003

المحتـــويات

أولاً مقدمـــة
ثانياً التنظيم
ألف افتتاح الاجتماع ومدته
بـــاء جدول أعمال الجلسة العامة الأولى
جيم جدول أعمال الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية
دال تنظيم العمل
هاء انتخاب أعضاء المكتب
واو اعتماد المشاركين
زاي تقرير الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات عن الأنشطة السابقة للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية
حاء تقرير رئيس اللجنة التحضيرية
طاء تقارير المؤتمرات التحضيرية الإقليمية
يـــاء الحضور
كاف الوثائق
ثالثاً اجتماع الفريق المعني بتصور المستقبل
رابعاً اجتماعات المائدة المستديرة لمعالجة موضوعات تهم مختلف أصحاب المصلحة
خامساً مشروع إعلان القمة وخطة العمل، وتقرير اللجنة الفرعية 2
سادساً آلية العمل في فترة ما بين الدورتين
سابعاً ترتيبات بشأن الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية
ثامناً أعمال أخرى
تاسعاً اعتماد تقرير الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية

* Rev.2 does not concern the English and Chinese texts.

عاشراً الملحقات: 2

أولاً مقدمـــة

1 رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 183/56 الصادر في 21 ديسمبر 2001 بقرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات الذي أيّد المجلس فيه اقتراح الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بعقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ودعت الجمعية العامة أيضاً الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن يضطلع بالدور القيادي في تنظيم القمة وفي عمليتها التحضيرية، بالتعاون مع المنظمات والشركاء الآخرين المهتمين.

2 وأوصت الجمعية العامة كذلك بأن يعهد بالأعمال التحضيرية للقمة إلى لجنة تحضيرية دولية حكومية مفتوحة العضوية تحدد جدول أعمال القمة، وتضع مشروع الإعلان ومشروع خطة العمل في صيغتهما النهائية، وتبت في إجراءات مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في القمة.

ثانياً التنظيم

ألف افتتاح الاجتماع ومدته

3 عقدت اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات دورتها الثانية من 17 إلى 28 فبراير 2003 في جنيف. وعقدت اللجنة أربع جلسات عامة وتسع جلسات للجنتين الفرعيتين.

4 افتتح السيد أداما ساماسيكو، رئيس اللجنة التحضيرية، الجلسة العامة الأولى. وألقي بيانان افتتاحيان، الأول ألقاه السيد يوشيو أوتسومي أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات ورئيس اللجنة رفيعة المستوى لتنظيم القمة، والثاني ألقاه باسم البلد المضيف السيد موريتس لونبرغر عضو المجلس الاتحادي السويسري ووزير البيئة والنقل والطاقة والاتصالات في سويسرا.

بـــاء جدول أعمال الجلسة العامة الأولى

5 اعتمدت اللجنة التحضيرية جدول أعمال الجلسة العامة الأولى الوارد في الوثيقة WSIS/PC-2/ADM/4، وبنوده كما يلي:

1. افتتاح الجلسة العامة الأولى للجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني
2. اعتماد جدول أعمال الجلسة العامة الأولى
3. اعتماد جدول أعمال الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية
4. تنظيم أعمال الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية
5. انتخاب رئيس اللجنة الفرعية 2 ومقرر الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية
6. قبول اعتماد المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التجارية
7. تقرير أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات عن الأنشطة السابقة للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية
8. تقرير رئيس اللجنة التحضيرية
9. تقارير المؤتمرات التحضيرية الإقليمية
10. أعمال أخرى

جيم جدول أعمال الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية

6 اعتمدت اللجنة التحضيرية جدول أعمال الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية الوارد في الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/1، وبنوده كما يلي:

1. اعتماد جدول الأعمال

2. انتخاب رئيس اللجنة الفرعية 2 ومقرِّر الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية
3. قبول اعتماد المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التجارية
4. تقرير الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات
5. تقرير رئيس اللجنة التحضيرية
6. تقارير المؤتمرات التحضيرية الإقليمية
7. اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين (جزء غير رسمي من الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية)
8. تقرير عن نتائج اجتماعات المائدة المستديرة
9. مشروع خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومشروع إعلان القمة
10. تقرير اللجنة الفرعية 2
11. ترتيبات الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية
12. اعتماد تقرير الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية
13. أعمال أخرى

دال تنظيم العمل

7 أطلع الأمين التنفيذي المشاركين على جدول الأعمال المشروح (الوثيقة WSIS/PC-2/ADM/3) وعلى مشروع البرنامج الزمني (الوثيقة WSIS/PC-2/ADM/2).

هاء انتخاب أعضاء المكتب

8 بناءً على توصية المكتب باتباع مبدأ التناوب في رئاسة اللجنتين الفرعيتين في كل دورة للجنة التحضيرية، كان مطلوباً من اللجنة التحضيرية انتخاب رئيس جديد للجنة الفرعية 2. وتأجل هذا البند من جدول الأعمال إلى اجتماع يوم الخميس 20 فبراير 2003 في الساعة العاشرة صباحاً. وفي هذا الاجتماع للجلسة العامة، انتخب سعادة السيد ياسواكي نوغاوا (اليابان) بالتزكية.

9 وانتخبت اللجنة التحضيرية أيضاً بالتزكية السيد أندريه بيروغوف (روسيا) مقرراً للدورة الثانية للجنة التحضيرية.

واو اعتماد المشاركين

10 وافقت اللجنة التحضيرية على قوائم الكيانات التي تقدمت بطلب اعتمادها (الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/9، الملحقان 1 و2). وأحاطت اللجنة علماً بقائمة الكيانات ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي أبدت رغبة في المشاركة في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية (الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/9، الملحق 3).

زاي تقرير الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات عن الأنشطة السابقة للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية

11 قدم الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بصفته رئيس اللجنة رفيعة المستوى لتنظيم القمة (HLSOC) تقريراً عن الأنشطة التي اضطلع بها والأنشطة التي أنجزت في إطار منظومة الأمم المتحدة تحضيراً للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية. كما قدم معلومات عن أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات ذات الصلة بالقمة (الوثيقتان WSIS/PC-2/DOC/2 وAdd.1)، بما فيها مؤتمر المندوبين المفوضين الذي انعقد في 2002.

حاء تقرير رئيس اللجنة التحضيرية

12 قدم رئيس اللجنة التحضيرية تقريراً عن الأنشطة التي اضطلع بها تحضيراً للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية (الوثيقتان WSIS/PC-2/DOC/10 وDOC/10 Corr.1).

طاء تقارير المؤتمرات التحضيرية الإقليمية

13 أحاطت اللجنة التحضيرية علماً بالتقارير المقدمة من المؤتمرات التحضيرية الإقليمية التالية:

- المؤتمر الإقليمي الإفريقي، باماكو، مالي، 28-30 مايو 2002 (الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/4)؛
- المؤتمر الإقليمي الأوروبي، بوخارست، رومانيا، 7-9 سبتمبر 2002 (الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/5)؛
- المؤتمر الإقليمي لمنطقة آسيا–المحيط الهادئ، طوكيو، اليابان، 13-15 يناير 2003 (الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/6)؛
- المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بافارو، الجمهورية الدومينيكية، 29-31 يناير 2003 (الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/7)؛
- المؤتمر الإقليمي لمنطقة غربي آسيا، بيروت، لبنان، 4-6 فبراير 2003 (الوثيقة WSIS/PC-2/DOC/8).

يـاء الحضـور

14 وفقاً للفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 183/56، كانت اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات مفتوحة لإتاحة المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أي وكالة متخصصة.

15 وكانت الدول التالية البالغ عددها 146 دولة ممثلة: ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمارك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، جمهورية كوريا، الكويت، جمهورية قيرغيزستان، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملاوي، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، جمهورية سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلاند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوغندا، أوروغواي، دولة مدينة الفاتيكان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

16 وكانت الجماعة الأوروبية ممثلة وفقاً للنظام الداخلي.

17 كانت فلسطين قد تلقت دعوة دائمة من الجمعية العامة للأمم المتحدة وكانت ممثلة في اللجنة التحضيرية.

18 وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة: مركز التجارة الدولية، المفوض السامي لحقوق الإنسان (للأمم المتحدة)، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية

المكتسب/الإيدز، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبـــي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بعثة الأمم المتحدة إلى كوسوفو، دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية (الأمم المتحدة)، مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، جامعة الأمم المتحدة، برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

19 وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، البنك الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

20 وكانت المنظمات الدولية الحكومية المدعوة التالية ممثلة: *الوكالة الفرنكوفونية، الرابطة الإسبانية الأمريكية لمراكز البحث ومؤسسات الاتصالات*، اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات، الاتحاد الإفريقي للاتصالات، المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN)، كومنولث الدول المستقلة، مجلس الكومنولث للعلوم، أمانة الكومنولث، المجلس الأوروبي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الرابطة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية (إنتلسات)، جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة المؤتمر الإسلامي، *المنظمة الدولية للفرنكوفونية*، الكومنولث الإقليمي في ميدان الاتصالات، *شبكة أمريكا اللاتينية للمعلومات التكنولوجية*.

21 وحضر الاجتماع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية بما فيها أعضاء قطاعات الاتحاد الدولي للاتصالات.

كاف الوثائق

22 عرضت الوثائق الرسمية والإدارية ووثائق العمل على الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات:

- مشروع جدول أعمال الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية (WSIS/PC-2/DOC/1)؛
- تقرير الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات عن الأنشطة السابقة للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية (WSIS/PC-2/DOC/2 وAdd.1)؛
- نتائج الاجتماع غير الرسمي للجنة الفرعية 2 التابعة للجنة التحضيرية الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS/PC-2/DOC/3)؛
- تقرير المؤتمر الإقليمي الإفريقي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، باماكو، 28-30 مايو 2002 (WSIS/PC-2/DOC/4)؛
- تقرير المؤتمر الإقليمي الأوروبي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بوخارست، 7-9 نوفمبر 2002 (WSIS/PC-2/DOC/5)؛
- تقرير المؤتمر الإقليمي لمنطقة آسيا – المحيط الهادئ للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، طوكيو، 13-15 يناير 2003 (WSIS/PC-2/DOC/6)؛
- تقرير المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريـــبي بشأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بافارو، 29-31 يناير 2003 (WSIS/PC-2/DOC/7 وCorr.1)؛
- تقرير المؤتمر الإقليمي لمنطقة غربي آسيا للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بيروت، 4-6 فبراير 2003 (WSIS/PC-2/DOC/8)؛

- اعتماد المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وكيانات قطاع الأعمال التجارية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS/PC-2/DOC/9)؛
- تقرير الرئيس عن العملية التحضيرية السابقة للاجتماع الثاني للجنة التحضيرية (WSIS/PC-2/DOC/10 وCorr.1)؛
- اجتماعات المائدة المستديرة (WSIS/PC-2/DOC/11)؛
- تجميع نتائج المؤتمرات الإقليمية (WSIS/PC-2/TD/GEN/1 وRev.2)؛
- مشروع إعلان يستند إلى المناقشات التي جرت في اجتماعات فريق العمل المنبثق عن اللجنة الفرعية 2 (WSIS/PC-2/TD/GEN/0002)؛
- مشروع خطة العمل على أساس المناقشات التي دارت في فريق العمل التابع للجنة الفرعية 2 (WSIS/PC-2/TD/GEN/0003)؛
- مشروع البرنامج الزمني (WSIS/PC-2/ADM/2)؛
- مشروع جدول الأعمال المشروح (WSIS/PC-2/ADM/3)؛
- مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الأولى (WSIS/PC-2/ADM/4).

ويمكن الاطلاع على هذه الوثائق في موقع القمة في شبكة الويب على العنوان التالي: http://www.itu.int/wsis/documents/.

ثالثاً اجتماع الفريق المعني بتصور المستقبل

23 اجتمع فريق معني بتصور المستقبل بعد ظهر يوم الاثنين 17 فبراير 2003. وترأس الفريق أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات وأدارت المناقشات السيدة ماريا ليفانوس كاتاوي، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية. وألقى المتحدثون التاليون بيانات عن تصورهم للمستقبل:

- سعادة السيد إيون إليسكو، رئيس رومانيا
- سعادة الأستاذ عبداللاي وادي، رئيس جمهورية السنغال
- الأستاذ لورانس ليسيغ، مدرسة ستانفورد للقانون، الولايات المتحدة الأمريكية
- السيد جاك أتالي، كاتب ورئيس بلانيت فينانس (PlaNet Finance).

ويمكن الاطلاع على هذه البيانات في موقع القمة في شبكة الويب على العنوان التالي: http://www.itu.int/wsis/documents/

أعرب رئيس اللجنة التحضيرية عن تقديره للمشاركين.

رابعاً اجتماعات المائدة المستديرة لمعالجة موضوعات تهم مختلف أصحاب المصلحة

24 وفقاً للملحق 2 بالتقرير الختامي للاجتماع الأول للجنة التحضيرية، تم تنظيم ثمانية اجتماعات مائدة مستديرة لمعالجة موضوعات تهم مختلف أصحاب المصلحة يومي الثلاثاء والأربعاء 18 و19 فبراير 2003، وشكلت الاجتماعات جزءاً غير رسمي من الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية وعالجت الموضوعات التالية:

1. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمويلها
2. النفاذ إلى المعرفة والنفاذ المفتوح والتنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي
3. تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والأمن
4. حاجات الجماعات الخاصة
5. بناء الطاقات
6. توفير بيئة تمكينية: إطار قانوني وتنظيمي

7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها
8 دور مختلف أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات

عرضت على الجلسة العامة للجنة التحضيرية يوم الاثنين 24 فبراير 2003، تقارير عن نتائج اجتماعات المائدة المستديرة التي ضمت العديد من أصحاب المصلحة، تحت رعاية رئيس اللجنة السيد أداما ساماسيكو. تتضمن الوثيقة 11 (WSIS/PC-2/DOC/11) تجميعاً لهذه التقارير ويمكن الاطلاع عليها في موقع القمة على الويب باللغات الست في العنوان التالي: http://www.itu.int/wsis/documents/.

خامساً مشروع إعلان القمة وخطة العمل، وتقرير اللجنة الفرعية 2

25 اجتمعت اللجنة الفرعية 2 تسع مرات أثناء الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية برئاسة سعادة السيد ياسواكي نوغاوا (اليابان) واتخذت الإجراءات التالية:

'1' إنشاء فريق عمل صغير برئاسة السيد أداما ساماسيكو رئيس اللجنة التحضيرية للعمل على وضع هيكل عام لمشروع إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. ووافقت اللجنة الفرعية 2 يوم الجمعة 21 فبراير 2003 على هذا الهيكل العام ليكون أساساً للأعمال المقبلة.

'2' تقديم طلب إلى الأمانة التنفيذية لتنقيح وثيقة تجميع نتائج المؤتمرات الإقليمية وفقاً للهيكل العام المذكور أعلاه. وصدرت هذه الوثيقة المنقحة تحت الرمز ((WSIS/PC-2/DT/1(Rev.2).

'3' إنشاء فريق عمل مفتوح أمام جميع الدول برئاسة السيدة ليندال شوب مافول (جنوب إفريقيا) لبدء العمل في صياغة مشروع إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وألقيت بيانات المراقبين لمدة ثلاثين دقيقة تقريباً كل يوم في اللجنة الفرعية 2 مباشرة بعد التقرير اليومي عن تقدم العمل المقدم من رئيسة فريق العمل.

واعتباراً من يوم الخميس 27 فبراير 2003 فتح باب المشاركة في فريق العمل أمام جميع المراقبين.

26 أبلغت رئيسة فريق العمل اللجنة الفرعية بعد ظهر يوم الخميس 27 فبراير 2003 بالتقدم الذي أحرزه الفريق في صياغة مشروع الإعلان وخطة العمل. ولوحظ أنه لم يمكن بسبب ضيق الوقت إدراج جميع المدخلات الواردة في مشروعي وثيقتي العمل المذكورتين ولكن لوحظت هذه المدخلات في جداول التجميع التي سيتم استكمالها بمزيد من المعلومات. وأوصى فريق العمل اللجنة الفرعية بما يلي:

أ) أن تكون الوثيقتان (WSIS/PC-2/DT/2 وWSIS/PC-2/DT/3 المنقحتان والجدول التجميعي المتعلق بالوثيقة WSIS/PC-2/DT/3) واللتان تمثلان العمل الجاري والمقدمتان من فريق العمل، وثيقتي عمل أساسيتين لمواصلة العمل في اللجنة التحضيرية. وينبغي وضع النص كله بين قوسين معقوفتين.

ب) تكليف رئيسة فريق العمل بالقيام، بمساعدة الأمانة التنفيذية، باستكمال العمل في إدخال التعليقات على الوثيقتين وتقديم نص منقح بحلول 21 مارس 2003. وينبغي عندئذ نشر وثيقتي العمل في موقع الويب وإرسالهما إلى جميع المشاركين المعتمدين.

ج) يتم إدراج المدخلات المقدمة من المراقبين في الاجتماعات في الوثيقتين المنقحتين.

27 أخذت اللجنة الفرعية علماً بتقرير رئيسة فريق العمل ولكنها لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق بشأن التوصية ج) المتعلقة بالمدخلات المقدمة من المراقبين.

28 اتفقت الجلسة العامة على إدراج المدخلات المقدمة من المراقبين في قسم منفصل من الوثيقتين المنقحتين مع عنوان مستقل، على أن يكون مفهوماً أن المقترحات المقدمة من الحكومات هي التي ستشكل أساس المفاوضات. واعتمدت اللجنة التحضيرية تقرير اللجنة الفرعية 2 (المرفق) على هذا الأساس، واتفقت اللجنة على أن تكون هاتان الوثيقتان (WSIS/PC-2/DT/2 وWSIS/PC-2/DT/3)، بعد تنقيحهما وفقاً للتوصيات المذكورة أعلاه، وثيقتي عمل أساسيتين في الأعمال المقبلة للجنة التحضيرية.

سادساً آلية العمل في فترة ما بين الدورتين

29 اعتمدت اللجنة التحضيرية في جلستها العامة الأخيرة يوم الجمعة 28 فبراير 2003 مقترحاً يحدد الأعمال التي يتعين إنجازها في فترة ما بين الدورتين الثانية والثالثة للجنة التحضيرية. وهذا المقترح مرفق بهذا التقرير.

سابعاً ترتيبات بشأن الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية

30 اللجنة التحضيرية مسؤولة عن اتخاذ قرار في اجتماعها الثاني بشأن تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع الثالث للجنة. وتقرر عقد هذا الاجتماع الثالث في مركز المؤتمرات الدولي في جنيف من 15 إلى 26 سبتمبر 2003.

31 عرض أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات معلومات عن الهيكل المحتمل للقمة وإطارها العملي. ستعقد القمة نفسها خلال فترة ثلاثة أيام من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 في مركز المعارض (بالكسبو) في جنيف. وستتولى الأمانة التنفيذية المسؤولية الأولى عن تنظيم القمة نفسها بما في ذلك تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة رفيعة المستوى. كما سيتم تنظيم أحداث أخرى على هامش القمة وبالتوازي معها. وستتولى الحكومة المضيفة مسؤولية توزيع القاعات لمختلف هذه الأحداث. وسيتم قريباً إعداد الخطوط التوجيهية لتنظيم هذه الأحداث على هامش القمة وبالتوازي معها، ونشرها على الموقع الإلكتروني للقمة.

ثامناً أعمال أخرى

32 استمعت اللجنة التحضيرية في الجلسة العامة الثالثة يوم الاثنين 24 فبراير 2003 إلى بيانات موجزة من ممثلي الجهات التالية: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ممثل المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، غرفة التجارة الدولية، ومكتب مجموعة المجتمع المدني.

33 أحاط رئيس اللجنة التحضيرية الجلسة العامة الثالثة علماً بالمشاورات التي أجريت بشأن إطار تنظيم القمة على مرحلتين في جنيف وتونس، بما في ذلك إنشاء فريق للتنسيق يضم البلدين المضيفين وأمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات ورئيس اللجنة التحضيرية. وسيتعاون أعضاء هذا الفريق تعاوناً وثيقاً حتى عام 2005.

34 وأحاط رئيس اللجنة التحضيرية الحضور علماً بأن المرحلة الأولى ستختتم أعمالها بإصدار إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين سيبرزان رؤية مشتركة ويسلطان الضوء على الموضوعات الأساسية التي ينطوي عليها مجتمع المعلومات. أما المرحلة الثانية للقمة فسوف ترتكز على نتائج المرحلة الأولى للقمة في جنيف 2003، وستعالج مسألة الانتقال إلى مجتمع المعرفة. ويمكن أن تتكلل المرحلة الثانية باعتماد صك في شكل ميثاق مثلاً، واعتماد "برنامج عمل تونس" الذي سيكون تعبيراً عن الالتزام بالتضامن الرقمي على الصعيد العالمي، فضلاً عن اعتماد خطط عمل إقليمية. وستشهد المرحلة الثانية تحضيرات منظمة في عامي 2004 و2005 لا سيما تنظيم اجتماعات للجنة التحضيرية.

35 أعلنت الحكومة التونسية أن المرحلة الثانية للقمة في تونس ستعقد من 16 إلى 18 نوفمبر 2005.

36 استمعت اللجنة التحضيرية صباح يوم 28 فبراير إلى بيانات موجزة من سعادة السيد عمر هلال السفير والمندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، والسيد روبرتو زاخمان من منظمة العمل الدولية، والسيد نصر حجي عضو مجلس النواب في المملكة المغربية ووزير الدولة السابق لدى الوزير الأول والمكلف بالبريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسيدة عائشة حسن من غرفة التجارة الدولية، والسيد غابو غوي من مؤسسة يونيون نتوورك إنترناشيونال.

تاسعاً اعتماد تقرير الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية

37 تم اعتماد تقرير الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية في الجلسة العامة الأخيرة يوم الجمعة 28 فبراير 2003. وعهد إلى المقرر بإعداد الصيغة النهائية للتقرير بمساعدة الأمانة التنفيذية.

عاشراً الملحقات

الملحق 1 *تقرير اللجنة الفرعية 2 (مرجع: الوثيقة DT/5 (Rev.1))*

التذييل 1 للملحق 1 *– مشروع الإعلان (مرجع: الوثيقة DT/2)*

التذييل 2 للملحق 1 *– مشروع خطة العمل (مرجع: الوثيقة DT/3)*

الملحق 2 *اقتراح بشأن الخطوات التالية في أعمال اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الأعمال في فترة ما بين الدورتين (مرجع: الوثيقة DT/6 (Rev.1))*

الملحـــق 1

تقرير اللجنة الفرعية 2

اجتمعت اللجنة الفرعية 2 تسع مرات أثناء الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية برئاسة سعادة السيد ياسواكي نوغاوا (اليابان) واتخذت الإجراءات التالية:

'1' إنشاء فريق عمل صغير برئاسة السيد أداما ساماسيكو رئيس اللجنة التحضيرية للعمل على وضع هيكل عام لمشروع إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية. ووافقت اللجنة الفرعية يوم الجمعة 21 فبراير على هذا الهيكل العام ليكون أساساً للأعمال المقبلة.

'2' تقديم طلب إلى الأمانة التنفيذية لتنقيح وثيقة تجميع نتائج المؤتمرات الإقليمية. وصدرت هذه الوثيقة المنقحة تحت الرمز (WSIS/PC-2/DT/1(Rev.2)-A).

'3' إنشاء فريق عمل مفتوح أمام جميع الدول برئاسة السيدة ليندال شوب مافول (جنوب إفريقيا) لبدء العمل في صياغة مشروع إعلان المبادئ وخطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وألقيت بيانات المراقبين لمدة ثلاثين دقيقة تقريباً كل يوم في اللجنة الفرعية 2 مباشرة بعد التقرير اليومي عن تقدم العمل المقدم من رئيسة فريق العمل.

واعتباراً من يوم الخميس 27 فبراير 2003 فتح باب المشاركة في فريق العمل أمام جميع المراقبين.

'4' أبلغت رئيسة فريق العمل اللجنة الفرعية بعد ظهر يوم الخميس 27 فبراير 2003 بالتقدم الذي أحرزه الفريق في صياغة مشروع الإعلان وخطة العمل. ولوحظ أنه لم يمكن بسبب ضيق الوقت إدراج جميع المدخلات الواردة في مشروعي وثيقتي العمل المذكورتين ولكن لوحظت هذه المدخلات في جداول التجميع التي سيتم استكمالها بمزيد من المعلومات. وأوصى فريق العمل اللجنة الفرعية بما يلي:

(أ) أن تكون الوثيقتان (WSIS/PC-2/DT/2 وWSIS/PC-2/DT/3 والوثيقة التجميعية المرتبطة بالوثيقة WSIS/PC-2/DT/3 بعد تنقيحها) المرفقتان بهذا التقرير واللتان تمثلان العمل الجاري والمقدمتان من فريق العمل، وثيقتي عمل أساسيتين لمواصلة العمل في اللجنة التحضيرية. ويمكن وضع النص كله بين قوسين معقوفتين.

(ب) تكليف رئيسة فريق العمل بالقيام، بمساعدة الأمانة التنفيذية، باستكمال العمل في إدخال التعليقات على الوثيقتين وتقديم نص منقح بحلول 21 مارس 2003. وينبغي عندئذ نشر وثيقتي العمل في موقع الويب وإرسالهما إلى جميع المشاركين المعتمدين.

[(ج) يتم إدراج المدخلات المقدمة من المراقبين في الاجتماعات في الوثيقتين المنقحتين.]

['5' أخذت اللجنة الفرعية علماً بتقرير رئيسة فريق العمل ووافقت على أن توصي الجلسة العامة بأن تكون الوثيقتان WSIS/PC-2/DT/2 وWSIS/PC-2/DT/3 المرفقتان بتقريرها بعد تنقيحهما وثيقتي عمل أساسيتين في الأعمال المقبلة للجنة التحضيرية].

التذييل: 2

التذييل 1 للملحق 1

مشـــروع إعـــلان

يستند إلى

المناقشات التي جرت في اجتماعات فريق العمل التابع للجنة الفرعية 2

ألف – ديباجة

1 مجتمع المعلومات العالمي الذي يشمل الجميع هو مجتمع يمكِّن جميع الأشخاص بدون تمييز وبدون عوائق من إنشاء وتلقي وتقاسم واستخدام المعلومات والمعارف لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

2 والقمة العالمية لمجتمع المعلومات تتيح فرصة تاريخية لتحقيق هذه الرؤية.

3 وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الحياة يمكِّننا الآن من الحصول على استجابات جديدة أفضل لقضايا حيوية قائمة منذ أمد طويل مثل الحد من الفقر وتكوين الثروات وكذلك مسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

4 وقد كانت المعرفة دائماً محور التقدم الإنساني والجهود الإنسانية. وقد أصبحت المعرفة والمعلومات تشكلان أكثر من أي وقت مضى المنابع الأساسية للرفاه والتقدم. وأصبحت قدرتنا، أفراداً وجماعات، على إنشاء وتقاسم المعارف هي القوة الدافعة في تشكيل مستقبلنا.

5 واليوم، أصبحت الزيادة الهائلة في حجم وسرعة تدفق المعلومات في كل مكان أمراً ممكناً بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي قادت فعلاً إلى تغييرات عميقة فيما تواجهه الحكومات وشركات الأعمال والمجتمع المدني والأفراد من طلبات وتوقعات.

6 وفي الوقت نفسه لا تزال ثورة المعلومات والاتصالات في أول مراحلها. ويمثل عدم استغلال إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين الإنتاج ونوعية الحياة قضية خطيرة لكثير من البلدان النامية التي تواجه خطر التخلف عن ركب التقدم.

7 وفي مواجهة التحديات المعقدة والمتغيرة باستمرار، يتعين على جميع أصحاب المصلحة اتخاذ اختيارات حاسمة. ويتطلب الأمر أشكالاً جديدة من التضامن والتعاون وأساليب جديدة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي وطرق جديدة من التفكير.

8 ولترجمة هذه العبارات الرنانة عن ثورة المعلومات والاتصالات إلى نمو منصف وتنمية مستدامة على الصعيد العالمي، ولتفعيل الإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح تمكين الأفراد، يتعين أن يقبل جميع أصحاب المصلحة قبولاً كاملاً القيام بأدوار جديدة والاضطلاع بمسؤوليات جديدة.

9 وينبغي النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفاً بحد ذاتها.

10 وقد شهدت جميع أجزاء العالم نجاحاً ملحوظاً في استعمال المعلومات والمعارف لأغراض التنمية الفردية والجماعية. وتتيح القمة محفلاً يسمح بنشر وتكرار هذه الأمثلة من قصص النجاح وأفضل الممارسات. وبذلك ستسهم القمة في التقليل من الفوارق بما في ذلك الفوارق التي تنطوي عليها "الفجوة الرقمية".

11 وللاستفادة من المكاسب المؤكدة التي يمكن أن تتولد عن مجتمع المعلومات، يتعين الآن اتخاذ إجراءات ملموسة والدخول في التزامات عالمية.

بـــاء – رؤية مشتركة

12 ويعتبر مجتمع المعلومات نظاماً اقتصادياً واجتماعياً تشكل المعرفة والمعلومات مصدراً أساسياً فيه لتحقيق الرفاه والتقدم، وهو يمثل فرصة لبلداننا ومجتمعاتنا، طالما أن من المفهوم أن تنمية مجتمعنا في سياق عالمي ومحلي تتطلب تقديراً أعمق لمبادئ أساسية من قبيل تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان في السياق الأوسع الخاص بحقوق الإنسان، والديمقراطية، وحماية البيئة، وتعزيز السلم، والحق في التنمية، والحريات الأساسية، والتقدم الاقتصادي، والإنصاف الاجتماعي.

13 إن رؤية مجتمع المعلومات هي رؤية يتاح فيها للأشخاص جميعاً، بدون تمييز من أي نوع كان، ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء بدون تدخل، وحرية [إنشاء] والتماس وتلقي وإصدار المعلومات والآراء من خلال أي وسيلة اتصال وعبر الحدود الجغرافية.

14 ويعني مفهوم مجتمع المعلومات أن تتضافر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة والنفاذ المنصف والمنتشر إلى المعلومات، ووجود المحتوى الملائم في نسق يمكن النفاذ إليه، والاتصال الفعال من أجل تمكين الشعوب من تحقيق إمكاناتها، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين نوعية الحياة للجميع، والتخفيف من حدة الفقر والجوع، وتسهيل المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات، وبالتالي يستطيع الجميع اقتسام المنافع الاجتماعية والاقتصادية عن طريق النفاذ الدائم إلى شبكات المعلومات، مع المحافظة على التنوع والتراث الثقافي.

15 وينبغي أن يركّز مجتمع المعلومات على العنصر البشري وأن تكون نواته هي المواطنين والمجتمعات. ولا بد من تسخير مجتمع المعلومات لصالح البشرية جمعاء، لا سيما الفئات المحرومة والمهمشة وذات الاحتياجات الخاصة. وللاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات، لا بد من المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية – الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومساهمة هذه الأطراف جميعاً والتزامها الجاد.

16 ومجتمع المعلومات الذي نتوخاه هو مجتمع يؤدي إلى الحد من الفقر وتكوين الثروات لإشباع الاحتياجات الأساسية لجميع بني الإنسان وتلبية حقوقهم. وينطوي مجتمع المعلومات على إمكانات هائلة لتعزيز السلام الدولي والتنمية المستدامة والديمقراطية والشفافية والمساءلة والحكم السديد.

17 وينبغي أن يشكل الاستغلال التام للفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقترانها بالوسائل التقليدية، والاستجابة الملائمة لتحدي الفجوة الرقمية، عناصر هامة في أي استراتيجية وطنية أو دولية تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية ومنها مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي وأوجه عدم المساواة بين الجنسين[1]. وبدون شيوع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المبتكرة، سيكون من المستحيل تحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية.

18 وينبغي أن يكون حق المواطنين جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.

[1] يتم فيما بعد إدراج بعض عناصر الفقرات 2-4 في إعلان الألفية للأمم المتحدة.

19 ينبغي تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية الموارد والطاقات البشرية، بما في ذلك الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كمطلب متواصل وأساسي لمجتمع المعلومات، مع توجيه اهتمام خاص للأفراد الذين يعانون من حالات العجز. ولا بد، في هذا السياق، من توجيه الدعم الكامل والكافي للتعليم والتدريب، ورعاية العلم والابتكار والتكنولوجيا.

20 الثقة والأمن من العناصر الأساسية التي يتطلبها النجاح الكامل لمجتمع المعلومات، ولذلك يجب توفير الضمانات اللازمة لمستعملي شبكات الإعلام والمعلومات والاتصالات لحمايتهم من الجرائم الإلكترونية ومن استغلال الطفولة في أغراض إباحية فضلاً عن حماية السرية والخصوصية.

21 الحفاظ على الهوية الثقافية والتنوع اللغوي من العلامات البارزة في مجتمع معلومات ناجح. ومن أفضل وسائل حفز الإبداع في إنشاء وتجهيز ونشر المحتوى المحلي والحفاظ عليه وجود توازن كاف بين حقوق الملكية الفكرية واحتياجات المستفيدين من المعلومات.

22 إن وجود وسائط اتصال مستقلة وحرة، وفقاً للنظام القانوني لكل بلد، شرط أساسي لحرية التعبير وضمان لتعددية المعلومات. ويتم كفالة ودعم سلاسة نفاذ الأفراد ووسائط الاتصال إلى مصادر المعلومات من أجل تعزيز وجود رأي عام قوي كدعامة للمسؤولية المدنية وفقاً للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية والإقليمية التي تعالج حقوق الإنسان.

جيم – مبادئ رئيسية

23 ينبغي أن تستهدف القمة توسيع نطاق المنافع المترتبة على مجتمع المعلومات لتشمل الجميع وأن تكون وجهتها هي التنمية. وينبغي أن يوجه مجتمع المعلومات العالمي اهتمامه إلى مصالح جميع الدول وخصوصاً مصالح البلدان النامية بطريقة تضمن تحقيق تنمية منصفة ومتوازنة ومتناسقة لجميع شعوب العالم.

24 يجب أن يكون الهدف الأول لمجتمع المعلومات هو تسهيل الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات في المجتمع، وبالتالي إتاحة تقاسم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية بين الجميع من خلال النفاذ إلى شبكات المعلومات في كل مكان مع المحافظة على التنوع والتراث الثقافي.

25 ينبغي في سياق بناء مجتمع المعلومات أن نأخذ في الاعتبار ما يلي:

– مسائل الجنسين: ساهمت علاقات القوة غير المتساوية وغيرها من الجوانب الاجتماعية والثقافية في التمايز في فرص النفاذ والمشاركة والمركز بين الرجل والمرأة. وفي هذا الصدد ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى التغلب على هذه القيود وكفالة استفادة المرأة بقدر متساوٍ من زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تمكينها ومشاركتها الكاملة في تشكيل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

– الظروف الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة: تتعرض هذه البلدان ذات الأنظمة البيئية الهشة للأخطار البيئية وهي تتسم بصغر وتماثل أسواقها وارتفاع تكاليف النفاذ والمعدات وقيود خاصة بالموارد البشرية يزيد من حدتها مشكلة "استنـــزاف الأدمغة"، والحدود التي تقيد النفاذ إلى الشبكات والأماكن البعيدة. وسوف تتطلب هذه البلدان اهتماماً خاصاً وحلولاً مخصصة للوفاء باحتياجاتها.

26 يظل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان ورفاه الأفراد والمجتمعات يشغل مكاناً جوهرياً في الأنشطة الرامية إلى بناء مجتمع المعلومات.

27 يجب توجيه مجتمع المعلومات صوب القضاء على الفروق الاجتماعية والاقتصادية القائمة في مجتمعاتنا، وتجنب بزوغ أشكال جديدة من الاستبعاد، ليصبح قوة إيجابية من أجل شعوب العالم كافة بواسطة المساعدة على تقليل التفاوت بين البلدان المتقدمة والنامية، علاوة على التفاوت داخل البلدان.

28 ينبغي لمجتمع المعلومات أن يخدم المصلحة العامة وأن يهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي بواسطة المساهمة في استئصال الفقر، وتكوين الثروة، والنهوض بالتنمية الاجتماعية وتعزيزها، والمشاركة الديمقراطية، والتنوع اللغوي، والهوية الثقافية، في نفس الوقت الذي يكفل فيه فرصاً متساوية في اكتساب وسائل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما يساند في جميع الأوقات مبدأ الشرعية لكفالة استخدامها بكفاءة وبنظام.

29 سيكون من الضروري صياغة جدول أعمال يهدف إلى تحقيق أهداف محددة تؤدي إلى الانتقال إلى مجتمع المعلومات وتشدد على احتياجات الشباب والمرأة والفئات المحرومة من خلال اختيار تكنولوجيات تنفيذ ملائمة معقولة التكاليف مما يساعد على سد الفجوة الرقمية.

1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات

30 إن النفاذ إلى المعلومات والتدفق الحر للمعلومات من حقوق الإنسان الأساسية. ومن الضروري تأمين النفاذ المنصف والملائم للجميع إلى البنى التحتية لشبكات المعلومات والاتصالات المتطورة والمعقولة التكاليف والتي تتميز بسهولة النفاذ إليها. وينبغي تمكين كل المواطنين من وسائل استعمال شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كخدمة عامة.

31 يعد توافر بنية تحتية متطورة بدرجة كافية من المقتضيات الأساسية لتمكين جميع الأطراف المعنية من النفاذ إلى المعلومات بطريقة آمنة وموثوقة وبأسعار معتدلة، وللارتقاء بالخدمات ذات الصلة. وينطوي تحسين التوصيل على أهمية خاصة في هذا الصدد، ويضطلع القطاعان العام والخاص بهذه المهمة سوياً. والتنمية التي تقودها المجتمعات المحلية تشكل عنصراً فائق الأهمية في الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعرفة. ويمكن لمراكز النفاذ الجماعية والخدمات العمومية (مثل مكاتب البريد والمكتبات والمدارس) أن توفر وسائل فعالة لتعزيز النفاذ الشامل، لا سيما في المناطق النائية، باعتبارها عاملاً هاماً في تنمية تلك المناطق. وعلاوة على ذلك، فلكي يتسنى إتاحة أسعار أكثر اعتدالاً، ينبغي للسياسات المطبقة في هذا المجال أن ترمي إلى تهيئة بيئة ملائمة ومفتوحة وقائمة على التنافس.

32 ينبغي توفير خدمات المعلومات والاتصالات للفئات المحرومة في المجتمع وخاصة لمن ينتمون إلى الفئات ذات الدخل المنخفض للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر.

33 وينبغي في سياق بناء مجتمع المعلومات أن نأخذ في الاعتبار السمات الجغرافية الفريدة والتنوع السكاني لمختلف الأمم والأقاليم.

34 يعتبر النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المنخرطين في بناء مجتمع المعلومات، وفقاً للإطار القانوني الساري في كل بلد.

35 ومع أن التكنولوجيا قد شهدت تحسناً كبيراً وانخفاضاً في تكاليفها فمن المهم كفالة إتاحة النفاذ إلى المعلومات أمام جميع شرائح السكان. وليس هذا ما نشاهده في كثير من البلدان النامية. فالمجتمعات الريفية والشرائح الفقيرة من السكان لا تزال غير قادرة على تحمل تكلفة خدمات المعلومات. وينبغي اعتبار المعلومات وما ينشأ عنها من معارف مطلباً حيوياً كما ينبغي بناء على ذلك إيلاؤها الأولوية المناسبة وتنفيذها من خلال مجموعة من التكنولوجيات الجديدة الأكثر كفاءة ومن خلال الاشتراك في النفاذ وتقاسمه وتوفير الخدمة الشاملة.

36 من المستصوب وضع مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي توضح بصورة واقعية احتياجات البلدان النامية وأداءها. وينبغي أن تراعي هذه المؤشرات الظروف الخاصة للبلدان النامية حيث يتقاسم عدة أشخاص النفاذ إلى الإنترنت في

كثير من الحالات وحيث يمكن أن نجد مجتمعاً محلياً بأكمله يشترك في استعمال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية. وينبغي أيضاً تحديد الأهداف في شكل معلمات قياسية لمدى تغلغل خدمات المعلومات والاتصالات داخل المجتمعات على الصعيدين الحضري والريفي.

2) النفاذ إلى المعلومات والمعارف

37 ينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات من النفاذ إلى المعلومات والمعرفة والأفكار. وينبغي خاصة أن تكون المعلومات في المجال العام متاحة وميسرة، فالمعلومات هي الأساس التي تستند إليه عملية صنع القرار التي تتسم بالأداء الجيد والشفافية، كما تعتبر شرطاً أساسياً لأي نظام ديمقراطي. والمعرفة هي العامل الرئيسي في تحقيق التحول المنشود لمجتمعنا العالمي ولمجتمعاتنا المحلية.

38 إن تقاسم وتعزيز المعارف العالمية لتحقيق التنمية هدف يمكن أن يتعزز بكفالة النفاذ المنصف إلى المعلومات اللازمة للأنشطة التعليمية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يؤدي إلى تشكيل ميدان معلومات عام مفعم بالنشاط.

39 من المسلّم به أن الحواجز التي تعترض النفاذ المنصف تنشأ عن الاختلافات في مستويات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة والاختلافات بين الجنسين وفوارق السن وتباين الدخل وإمكانيات التوصيل. وفي هذا السياق ينبغي إعطاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من نزاعات.

40 يعتبر إدماج جميع القطاعات الهشة اجتماعياً، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، كبار السن والأطفال والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي القدرات المختلفة، والعاطلون عن العمل، والمشردون والمهاجرون، من الأهداف ذات الأولوية في بناء مجتمع المعلومات. ولتحقيق ذلك يتعين التغلب على الحواجز التي تعوق المشاركة، مثل الأمية، وقلة تدريب المستعملين، والعوائق الثقافية واللغوية، والشروط الخاصة المفروضة على النفاذ إلى تكنولوجيات معينة.

3) دور الحكومات، وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية

41 إن لجميع الشركاء، أي منظمات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مصلحة في تنمية الاتصالات، ويجب إشراكهم إشراكاً كاملاً في عملية اتخاذ القرارات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويتطلب هذا:

- صياغة أشكال جديدة من الشراكة على أساس أوجه التكامل بين مختلف فئات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛
- القيام على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات التي تؤدي إلى زيادة التماسك وتحسين التآزر في تطوير مجتمع المعلومات.

42 لا بد من أن تتصدر الحكومات عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات بالتنسيق الوثيق مع منشآت القطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي اتباع نهج متكامل يتيح حواراً مفتوحاً وتشاركياً يضم المجتمع بأكمله ويشترك فيه جميع أصحاب المصلحة المهتمين بعملية بناء رؤية مشتركة من أجل إقامة مجتمع معلومات في الإقليم.

43 تتزايد أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مرور الوقت خاصة في العالم النامي. إلا أن البلدان النامية لا تزال متعثرة سواء من ناحية قدراتها على تصنيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو من ناحية استيرادها للتكنولوجيا المتجسدة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو، وهذا هو الأهم، في مجال البحث والتطوير ومشاريع الحاضنات التكنولوجية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع. ولا بد أن تقوم الحكومات بتشجيع الاستثمار في إنشاء مرافق إقليمية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

44 يُتوقّع أن يولّد النمو في الطلب على التطبيقات ظروفاً دينامية تحفز على تهيئة بيئة تشجع القطاع الخاص على الاستثمار ومواجهة التحديات التي تثيرها التطبيقات لدى الانتقال نحو مجتمع المعلومات. وسيعمل الطلب الذي يتولد عن تطبيق الحكومة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والصحة الإلكترونية ومشاريع الأعمال الإلكترونية على إدخال خدمات جديدة وتطويرها.

4) بناء القدرات

45 ينبغي تمكين الناس من اكتساب المهارات الضرورية للمشاركة الفعالة في مجتمع المعلومات وفهمه والانتفاع بكل ما يتيحه من إمكانيات. وينبغي إشراك الأفراد في تحديد احتياجاتهم وفي وضع برامج تلبي هذه الاحتياجات. سيتطلب التطور التكنولوجي مع الوقت تعليماً جارياً مدى الحياة وتدريباً مستمراً للجميع. وينبغي أن تأخذ السياسات العامة في الاعتبار عدم تكافؤ فرص النفاذ إلى نوعية جيدة من التعليم والتدريب لا سيما في حالة الفئات الضعيفة والمحرومة والمناطق النائية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص إلى تدريب القائمين على التدريب.

46 ينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء الطاقات وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك معرفة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع الاهتمام بشكل خاص بمتطلبات المعوقين.

47 من الأمور ذات الأهمية القصوى بناء عمليات للتعلم والاستفادة منها، وإنشاء أشكال مؤسسية جديدة منها مشاريع الحاضنات وبرامج دعم إنشاء الأعمال التجارية المستندة إلى التكنولوجيا، وكذلك طرائق أخرى تهدف إلى تعزيز المشاريع وإنشاء شبكات لتقييم التدريب والتكنولوجيا تستهدف بشكل خاص النظم التعليمية.

48 لا تقل القدرات المؤسسية أهمية عن الطاقات البشرية في جمع المعلومات والمعارف وتنظيمها وتخزينها وتبادلها.

5) الأمن

49 يتطلب الانتفاع الكامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون الشبكات وأنظمة المعلومات على درجة كافية من القوة والمتانة بحيث تتمكن من منع الحوادث الأمنية وكشفها والاستجابة لها بصورة ملائمة. إلا أن الأمن الفعال لأنظمة المعلومات ليس مسألة تتعلق بالحكومات فقط أو بمؤسسات إنفاذ القوانين، ولا بالتكنولوجيا، وإنما يحتاج الأمر إلى إشاعة ثقافة عالمية تهتم بالأمن السيبراني.

50 ويمكن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتمشى مع أهداف الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين، وقد يؤثر مثل هذا الاستعمال تأثيراً سلبياً على سلامة البنى التحتية داخل الدول مما يلحق الضرر بأمنها في المجالات المدنية والعسكرية وتخل باقتصادها. ومن الضروري أيضاً منع استعمال موارد أو تكنولوجيات المعلومات لأغراض إجرامية أو إرهابية.

51 ينبغي للحكومات أن تعمل على تعزيز وعي مجتمعاتها بالمخاطر التي تهدد الأمن السيبراني، وأن تسعى لتوطيد دعائم التعاون الدولي في هذا المجال، بما في ذلك التعاون مع القطاع الخاص، عملاً على بناء الثقة في مجتمع المعلومات والاطمئنان إليه.

52 يعتبر أمن الإنترنت مسألة حرجة، وينبغي تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية في هذا الصدد، مع مراعاة أهمية وجود بنية تحتية آمنة وتدفق آمن للبيانات وفقاً للمعايير والخطوط التوجيهية الدولية.

6) بيئة تمكينية

53 إن وجود إطار قانوني داعم ويمكن التنبؤ به هو من المستلزمات الضرورية لتعزيز الثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي دنيا الأعمال التجارية الإلكترونية.

54 ينبغي للحكومات، إذا أرادت تعظيم المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع المعلومات، أن تعمل على تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتتسم بالشفافية، وقادرة على تشجيع الابتكار التكنولوجي والتنافس، مما يساعد على اجتذاب الاستثمارات الضرورية، من القطاع الخاص أساساً، لتطوير البنى التحتية واستحداث خدمات جديدة.

55 وينبغي في سياق بناء مجتمع المعلومات أن نأخذ في الاعتبار اختلال التوازن في تدفقات المعلومات.

56 يتم تأمين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً للقانون الدولي، مع مراعاة أن بعض البلدان تعمل وفقاً لتدابير أحادية الجانب لا تتوافق مع القانون الدولي وتخلق عراقيل أمام التجارة الدولية[2].

57 من الأهمية القصوى أن يتم تعزيز قدرات وضع السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عملاً على تعزيز العمليات والمؤسسات الوطنية والإقليمية لصناعة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومما يساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التنمية إدماج الجهود والبرامج ذات الصلة في استراتيجية إنمائية وطنية. والحكومات هي الجهات الفاعلة الأولى بالتضافر مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

58 ينبغي أن تكون المسؤولية عن الأدلة الأساسية وأسماء الميادين بيد منظمة دولية [دولية-حكومية] ملائمة تأخذ في اعتبارها تعدد اللغات. وينبغي أن يكون توزيع أسماء ميادين المستوى الأعلى وعناوين بروتوكول الإنترنت حقاً سيادياً للدول، كما ينبغي أن تكون إدارة الإنترنت متعددة الأطراف وديمقراطية وشفافة وأن تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني.

7) تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

59 ينبغي تعزيز التعاون والجهود المشتركة من خلال صياغة تطبيقات ومحتوى يلائم الاحتياجات المحلية.

60 يشتمل الجهد المبذول لبناء مجتمع المعلومات على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتفاع من هذه التكنولوجيات، من خلال صياغة إجراءات محلية وإقليمية وعالمية واستخدامها في الأغراض العامة والاجتماعية في مجالات الحكم والرعاية الصحية والتعليم وغيرها.

61 من شأن الحكومة الإلكترونية أن تساعد على تمكين المواطنين عن طريق إتاحة النفاذ لهم إلى المعلومات وتحسين التفاعل مع مؤسسات الأعمال والصناعة، كما تؤدي إلى تحسين توصيل خدمات الحكومة للمواطنين وزيادة كفاءة الإدارة الحكومية. ويؤدي ذلك إلى مزايا منها تسهيل التعامل وتحسين كفاءة النظام الاقتصادي وزيادة الشفافية والحد من الفساد، مما يؤدي إلى زيادة قدرة البلدان النامية على جذب الاستثمارات والمساعدات المالية الأجنبية.

62 ينبغي أن تكفل الدول الأعضاء إتاحة النفاذ إلى الإنترنت والوسائط المتعددة في جميع المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية لأغراض التعليم والتدريب وإعادة تشكيل المهارات وإجراء الأبحاث. ويجب توجيه الاهتمام إلى تدريب المعلمين للتكيف مع بيئة التعلم الجديدة، كما ينبغي تحديد العوائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل تطوير عملية التعلم عن بعد.

---

[2] أبديت التحفظات التالية على هذه الفقرة:

بيان من الولايات المتحدة: "تتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النص وتتقدم باعتراضها على اللغة غير اللائقة وغير المتسقة مع الغرض من المؤتمر."

بيان من كندا: "تقدر كندا الجهود التي تبذلها الحكومة المضيفة والحكومات الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص هذه الفقرة. ولكن للأسف وعلى الرغم من هذه الجهود لا تستطيع كندا الموافقة على النص النهائي لهذه الفقرة".

63 يمكن أن تتيح تطبيقات الرعاية الصحية عن طريق الشبكات فرصاً فريدة للمرضى والأطباء الممارسين على السواء خاصة في البلدان النامية شريطة وجود البنية التحتية التي تدعم هذه التطبيقات. وتتجه الرعاية الصحية إلى أن تكون ميداناً يتسم بكثافة المعلومات. ويتطلب الأمر تشجيع أنظمة إدارة المستشفيات واستخدام الإنترنت بصفة متزايدة للحصول على المعلومات الطبية. وقد تم بالفعل تنفيذ شبكات المعلومات الصحية بين نقاط الرعاية مثل المستشفيات والمعامل والمساكن والبطاقات الصحية الإلكترونية والخدمات الصحية عن طريق شبكة الإنترنت في كثير من البلدان المتقدمة أو يجري التفكير في إنشائها. وينبغي أن تستفيد الدول الأعضاء من النجاح الذي تحقق في هذا الميدان.

64 من الضروري أن تجري إعادة هيكلة عمليات الشركات التجارية، خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لكي يمكن استعمال التكنولوجيات الرقمية فيها، وينبغي أن تدعّم السياسات الحكومية هذه العملية. وينبغي أن تهدف هذه السياسات أيضاً إلى تعزيز روح تنظيم المشاريع لدى مجتمع رجال الأعمال.

8) التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي وتطوير الوسائط

65 يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام التعبير الثقافي والتمتع به. وينبغي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة أن تحفز التنوع الثقافي واللغوي وأن تدعم قدرة الحكومات على وضع سياسات فعالة لهذا الغرض.

66 ينبغي إعطاء أولوية عالية لمسألة صياغة المحتوى المحلي.

67 ينبغي تنويع المعروض من التكنولوجيا من خلال:

- تنفيذ خطة عمل تشغيلية تراعي السمات الثقافية واللغوية التي ينفرد بها كل بلد.
- متابعة استراتيجيات تحفز على الاستثمار والتمويل من خلال المساعدة في إنشاء المحتوى وإشاعة الديمقراطية في النفاذ، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والشباب.

68 ينبغي تعزيز تعدد اللغات والحفاظ على التنوع الثقافي كقوة دافعة في عملية تطوير المحتوى لأغراض الاستعمال المحلي والدولي.

69 يمكن أن تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الوسائط التقليدية مثل الإذاعة والمطبوعات، لما يُنتظر لها من استمرار في أداء دورها الهام في مجال نشر المحتوى في مجتمع المعلومات.

70 ينبغي اتخاذ خطوات نشطة لتشجيع إنتاج المحتوى المحلي. وتنطوي هذه الخطوات على تهيئة الظروف الملائمة لتطوير المحتوى الرقمي وصناعات الوسائط المتعددة المحلية، بما في ذلك أحكام حقوق الملكية الفكرية وتعزيز أدوات الإدارة باللغات المحلية، بما في ذلك أسماء الميادين المعممة دولياً، مما يعزز تعدد اللغات والاستثمار في المشاريع التي تهدف إلى دعم هذا الهدف.

9) الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

10) التعاون الدولي

71 مجتمع المعلومات له طابع عالمي لا ينفصم عنه. ومن ثم ينبغي إجراء حوار سياسات يستند إلى الاتجاهات العالمية في مجتمع المعلومات، على الصُعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، من أجل تسهيل:

- توفير المساعدة التقنية الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية من أجل المحافظة على التعاون الإقليمي والدولي وتوطيده؛
- تقاسم الخبرات؛

- تقاسم المعارف؛
- وضع قواعد ومعايير متوافقة تحترم الخصائص والمصالح الوطنية.

72 ينبغي تعزيز الحوار الدولي في مجال سياسات مجتمع المعلومات، على الأصعدة العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية، من أجل تعزيز تبادل الخبرات، واستبانة المعايير والقواعد المتلائمة وتطبيقها، ونقل الدراية الفنية، وتقديم المساعدة التقنية، عملاً على سد الفجوات في القدرات، وإقامة برامج للتعاون الدولي، لا سيما في مجال استحداث المحتوى. ومما يساعد على تمهيد الطريق لأشكال جديدة من التعاون الدولي تبادل الخبرات حول قصص النجاح وأفضل الممارسات.

11) مسائل أخرى

73 ينبغي ضمان حق كل مواطن في حرية التعبير وحماية نفاذه إلى المعلومات في الميدان العام العالمي كجزء من حقه الثابت في النفاذ بحرية إلى المعلومات التي تشكل تراث البشرية، والمنشورة عبر مختلف الوسائط. ويمكن أن يشمل ذلك تعزيز الشبكات التي تعمل على زيادة مشاركة الأفراد في الديمقراطية على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

التذييل 2 للملحق 1

مشروع خطـــة العمل

على أساس المناقشات التي دارت في فريق العمل التابع للجنة الفرعية 2

خطة العمل

1. إن مفهوم مجتمع المعلومات هو مفهوم ناشئ ومتطور، تعمل على تحقيقه جميع المجتمعات، ويتعلم كل مجتمع من المجتمعات الأخرى في هذه العملية. وقد وصل مجتمع المعلومات الآن إلى مستويات مختلفة من التطور عبر مناطق العالم وأقطاره. لذلك فمن الضروري والعملي أن يتسم تصميم خطة العمل بالمرونة لتكون إطاراً مرجعياً ودليلاً مرشداً وملهماً على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ألف – قائمة المسائل المطروحة

1) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: التمويل والاستثمار، والقدرة على تحمل التكاليف، والتنمية، والاستدامة

2. إن بلداننا، إذ تدرك الحاجة إلى تهيئة فرص متساوية تتيح النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، تأخذ على عاتقها الالتزام بالعمل على التغلب على الفجوة الرقمية التي تتمثل في الاختلافات الموجودة بين البلدان وفي داخلها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التعليم والصحة والنفاذ إلى المعرفة، والتي تعتبر عاملاً من عوامل هذه الاختلافات.

3. وعملاً على تحقيق النفاذ الشامل بتكلفة معقولة، من المهم تمكين التكنولوجيات الحالية والجديدة من تيسير التوصيلية للجميع، خاصة من خلال مؤسسات مفتوحة للجمهور مثل المدارس والمكتبات ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية المتعددة الأغراض. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

- كيفية استفادة الفئات المحرومة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال مبادرات خلاقة؛
- دراسة وتشجيع وتقديم حلول تتلاءم مع بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛
- إنشاء نقاط نفاذ عمومية وتهيئة فقرات هيكلية تقوم على بروتوكول الإنترنت باستخدام مرافق تحتية مبتكرة للاتصالات.

4. يجب أن تقوم تنمية مجتمع المعلومات على أساس معايير تقنية قابلة للتشغيل المشترك دولياً، تكون متاحة للجميع، وابتكارات تكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك أنظمة تساعد على تبادل المعرفة على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية باستخدام أي نوع من أنواع الوسائط. وفي ضوء الزيادة الحادة المتوقعة في حجم حركة الإنترنت دولياً وإقليمياً من المهم تقوية المرافق التحتية لشبكات النطاق العريض الدولية والإقليمية عملاً على إتاحة ما يكفي من السعة لتلبية احتياجات البلدان والمواطنين.

5. تعتبر مراكز المعلومات والاتصالات المجتمعية عنصراً حاسماً في تهيئة النفاذ الشامل إلى المعلومات والخدمات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية. وتعمل سياسات النفاذ الشامل على تهيئة أفضل مستوى ممكن من التوصيلية بتكلفة معقولة للمناطق المحرومة من الخدمات. ولا بد من رصد التقارب التكنولوجي بهدف تحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليدية والجديدة من أجل إيجاد أشكال بديلة للنفاذ يمكن أن تساعد على تضييق الفجوة الرقمية. كما أن إعداد التجهيزات اللازمة للنفاذ وعرضها بتكلفة منخفضة وتهيئة نقاط نفاذ مجتمعية متعددة الأغراض هي معالم أساسية على طريق العمل على تقليل الفجوة الرقمية.

6. ينبغي العمل على تعظيم إقامة الروابط بين مختلف شبكات المعلومات عن طريق إيجاد محاور حركة إقليمية لتقليل تكلفة التوصيلات البينية وتوسيع الدخول إلى شبكات النفاذ. ويجب تحديد رسوم استخدام الشبكات والبنية التحتية على أساس معالم قياس موضوعية وغير تمييزية.

7. ينبغي تنفيذ فقرات هيكلية إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التبادل بين مختلف البلدان وتفادي تأثيرات حركة المكوك التي تجعل المعلومات تخرج من المنطقة ثم تعود إليها عن طريق الإرسال من منطقة أخرى. ويتطلب تطوير المرافق التحتية الضرورية للتوصيلية تحقيق التكامل بين السياسات الحكومية الملتزمة بتأمين التوصيلية مع اشتراك القطاع الخاص. ومن الضروري اتخاذ خطوات من أجل تحرير الاتصالات، والخصخصة، والمنافسة، وإزالة مكونات التعريفة المفرطة.

2) النفاذ إلى المعلومات والمعارف

3) دور الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

8. لا غنى عن الاشتراك الكامل والفعال من جانب جميع أصحاب المصلحة في تطوير تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب تحديد دور كل طرف من أصحاب المصلحة ومسؤولياته وأهدافه بوضوح.

9. ويجب أن يقوم القطاع العام باستكشاف سبل مبتكرة لإصلاح الخلل في السوق وإشاعة مجتمع المعلومات في جميع قطاعات الاقتصاد وقطاعات المجتمع خاصة بين الذين يعيشون تحت وطأة الفقر. ويقوم القطاع الخاص بدور مهم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإشاعتها، ويقوم المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، بالعمل الوثيق مع المجتمعات في دعم المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا بد من زيادة التعاون والشراكة بين المنظمات الحكومية والمشتركة بين الحكومات وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تصميم وتنفيذ مختلف المبادرات بشكل فعال مع إعطاء الأولوية للموارد البشرية المتاحة محلياً.

10. ينبغي لجميع أصحاب المصلحة القيام بتعبئة الموارد من أجل تنمية مجتمع المعلومات، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في المرافق التحتية للاتصالات وفي بناء القدرات البشرية، وفي وضع أطر السياسات ووضع محتوى محلي وتطبيقات تراعي فيها الثقافات المحلية. وللمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية والإنمائية، دور هام في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وتهيئة الموارد اللازمة لهذا الغرض.

11. يجب أن تولى الأولوية إلى تدعيم المنشآت المحلية الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إدماجها في الاقتصاد الرقمي. ويجب أن تعزز السياسات العامة من الابتكار وروح المبادرة. ويجب العمل على تشجيع إقامة شركات قائمة على التكنولوجيا عن طريق آليات مثل الصناديق الاستثمارية ومجمعات التكنولوجيا والحاضنات التكنولوجية، علاوة على مشاركة المؤسسات الأكاديمية وشبكات البحوث. كما ينبغي وضع آليات خاصة لتشجيع القطاع المصرفي على استحداث تطبيقات آمنة يعول عليها لتسهيل المعاملات الإلكترونية.

4) بناء الطاقات: تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب

12. لكي يستفيد الناس أكبر فائدة من مجتمع المعلومات لا بد أن تكون لديهم معرفة كافية ومهارات كافية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتحقق هذا من خلال تعزيز برامج التعليم والتدريب على جميع المستويات، ابتداء من التعليم الابتدائي وحتى تعليم الكبار، من أجل إتاحة الفرص أمام أكبر عدد من الناس وخاصة الفئات الضعيفة. ويجب زيادة قدرة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة فعالة من خلال التعاون الإقليمي والدولي.

13. ويمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بنوعية التعليم والتعلم وتبادل المعارف والمعلومات. فالمعلمون هم بوابة مجتمع المعلومات وينبغي تقديم مزيد من الدعم لتنمية مهاراتهم وفي مجال المناهج الدراسية. ومن المهم أيضاً العمل على تحسين التعليم الأساسي والتعليم المتقدم في مجال العلم والتكنولوجيا. ومن شأن ذلك أن يساعد على تهيئة كتلة حيوية من المهنيين من ذوي التخصصات والمهارات العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخبراء في هذا المجال وهؤلاء هم الذين سيواصلون تكوين الأساس في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. ومن المسلم به أن التعليم في مجال تنمية مرافق الشبكات وتشغيلها يتسم بأهمية خاصة، وهو الأساس لتهيئة خدمات من شبكات المعلومات والاتصالات تتسم بالكفاءة والتنافس والأمان ويعتمد عليها.

14. والهدف من التعلم الإلكتروني هو تنمية المهارات التي تساعد على النفاذ إلى المعرفة، وهو يتناول مسائل عديدة منها المحتوى المحلي والهوية الثقافية والتعددية اللغوية وحقوق الملكية الفكرية. والنفاذ إلى المعلومات هو من الأدوات الرئيسية في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولا تزال الفرصة قائمة أمام إتاحة السبيل لهؤلاء الذين ظلوا خارج النظام التعليمي الرسمي لاكتساب التعليم والمعلومات بما يناسب احتياجاتهم وثقافاتهم. ولا شك أن التعليم يعمل على تمكين الأفراد والشعوب من التغلب على الفقر، ولذلك فإن التعلم الإلكتروني هو من أهم المسائل التي تساعد على سد الفجوة الرقمية.

15. ولا بد في بناء مجتمع المعلومات من إيلاء اهتمام خاص للشباب، الذي يشكل غالبية السكان في كثير من المناطق النامية والذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن تزويد الشباب بالمعارف والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يعدهم للاشتراك الكامل في مجتمع المعلومات، وهو أحد الأهداف الرئيسية لمجتمع المعلومات.

16. ومن الضروري نشر المعلومات عن الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، من خلال تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، ومن خلال حملات التوعية والمشاريع الريادية، والعروض البيانية والمناقشات العامة. وينبغي توجيه دورات "محو الأمية الإلكترونية" نحو تدريب السكان على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تعمل هذه الدورات على تزويد مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمهارات التي يحتاجونها للاستفادة منها وإنتاج محتوى مفيد ومجدي من الناحية الاجتماعية بما يعود بالفائدة على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وسيتم الاضطلاع بتكوين قوة عاملة والحفاظ عليها لتكون دعامة لمجتمع المعلومات، وذلك بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بصفة عامة.

5) الأمن

17. من الضروري وضع أطر تشريعية وطنية ملائمة تكفل المصالح العمومية والعامة والملكية الفكرية وتشجع على زيادة الاتصالات والصفقات الإلكترونية. ومن الضروري في هذا الصدد توفير الحماية من المخالفات المدنية والإجرامية ("الجرائم السيبرانية")، وحل مسائل التسويات والتصفيات وأمن الشبكات والحفاظ على سرية المعلومات الشخصية عملاً على بناء الثقة في شبكات المعلومات. ويجب أن يشمل هذا الجهد توفير إدارة متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية للإنترنت تراعي احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني.

18. ومن التحديات التي يواجهها مجتمع المعلومات النقص العام في الوعي بمسائل أمن المعلومات والتعقد المتزايد بسرعة في تكنولوجيا المعلومات وقدراتها ومدى وصولها، واختفاء الشخصية الفردية الذي تتيحه هذه التكنولوجيات، وطبيعة شبكات الاتصالات هذه التي تتخطى حدود البلدان. ومع الاعتراف بمبدأ النفاذ المنصف والعادل والملائم لجميع البلدان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي توجيه الانتباه إلى إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تتعارض مع أهداف المحافظة على الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تؤثر تأثيراً معاكساً على سلامة البنية التحتية داخل الدول بما يؤثر على أمنها في المجالين المدني والعسكري. ويحتاج الأمر إلى نهج متعدد الاتجاهات في معالجة هذه التحديات والجرائم السيبرانية على جميع الجبهات، مع التركيز على النهج الوقائية، والخطوط التوجيهية الوطنية، والتعاون الإقليمي والدولي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يراعى في الإجراءات المتخذة لمعالجة الجرائم السيبرانية وكفالة سلامة وأمن مجتمع المعلومات احترام سيادة الدول واحترام الحقوق الدستورية وغيرها من الحقوق لجميع الأشخاص بما ذلك حرية التعبير.

19. ينبغي لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الأمن وثقة المستعمل وغير ذلك من جوانب سلامة المعلومات وأنظمة الشبكات لتجنب المخاطر الكبيرة المتمثلة في تعطيل وتدمير أنظمة الشبكات التي يتزايد اعتمادهم عليها. ولا تكفي التكنولوجيا وحدها لضمان أمن المعلومات وإنما لا بد من استكمالها بالتعليم والتدريب والسياسات والقوانين والتعاون الدولي. وينبغي في الأجل الطويل إشاعة "ثقافة عالمية للأمن الإلكتروني" تستند إلى فهم مشترك للقواعد التنظيمية والآليات الملائمة لتبادل المعلومات والتكنولوجيا، والتعاون الدولي.

6) بيئة تمكينية

20. تحتاج عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات تهيئة أطر قانونية وتنظيمية وسياسية تتسم بالصلاحية والشفافية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويجب أن تولي هذه الأطر الاعتبار الواجب لحقوق جميع أصحاب المصلحة وواجباتهم في مجالات حرية التعبير والخصوصية والأمن وإدارة عناوين وأسماء ميادين الإنترنت، وحماية المستهلك، مع المحافظة على الحوافز الاقتصادية وضمان الثقة والاطمئنان لأنشطة الأعمال. وينبغي النظر أيضاً في وسائل بديلة لحل النـــزاعات إلى جانب الإجراءات القضائية المعتادة، عملاً على تسوية المنازعات بدون تأخير.

21. يجب تشجيع المنافسة باعتبارها أفضل وسيلة لخفض الأسعار وضمان استمرار تحديث الشبكات والخدمات.

22. من المسائل المهمة لجميع البلدان أن تعمل على وضع معايير دولية مفتوحة ومرنة وقابلة للعمل المشترك عملاً على كفالة استفادة الجميع من التكنولوجيا ومحتوياتها ومن الخدمات أقصى استفادة ممكنة. وينبغي تشجيع تطوير برمجيات مفتوحة المصدر ونشرها على أوسع نطاق وكذلك معايير مفتوحة لشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

23. من المهم كفالة التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة. فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً حيوياً في تشجيع الابتكار في البرمجيات والتجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من مبادلات واستثمارات، ولكن الأمر يحتاج إلى تشجيع المبادرات عملاً على كفالة التوازن المنصف بين حقوق الملكية الفكرية ومصالح مستعملي المعلومات، وفي نفس الوقت عدم تجاهل التوافق العالمي الذي تحقق بشأن مسائل حقوق الملكية الفكرية في المنظمات المتعددة الأطراف.

24. ينبغي العمل على إدارة الطيف الراديوي الكهربائي بما يحقق المصلحة العامة والعمومية وفقاً لمبدأ الشرعية الأساسي، مع المراعاة الكاملة للقوانين والقواعد الوطنية والاتفاقات الدولية التي تحكم إدارة الترددات.

25. وهذه اقتراحات محددة مقدمة من المنطقة الإفريقية:

- اعتماد سياسات تعمل على تشجيع إقامة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة النفاذ الشامل خاصة في المناطق الريفية والنائية عن طريق ابتكارات وحلول تتفق مع البيئة الإفريقية؛
- إزالة الرسوم المفروضة على تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرمجياتها حتى المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تنعقد في تونس في 2005؛
- اعتماد "الميثاق الإفريقي" بشأن الإذاعة الراديوية باعتباره إطاراً لتنمية سياسات وتشريعات تتصل بتكنولوجيات المعلومات والإذاعة في إفريقيا.

7) الترويج لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الوجهة الإنمائية للجميع

26. يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إقامة المجتمعات المحلية الإلكترونية. ومع ذلك، فمن المهم ضمان الاعتراف بالنماذج التقليدية واحترامها، حتى لا يتعرض الذين لا يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتهميش. وتوضح النماذج التالية إمكانات ذلك.

27. الحكومة الإلكترونية: ستساعد الأدوات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جعل السياسات أيسر فهماً وأكثر شفافية مما يؤدي إلى تحسين عمليات رصد الخدمات العمومية وتقييمها ومراقبتها ويزيد من كفاءة أدائها. وتستطيع الإدارة العامة أن تستعين بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين (التعليم والصحة والنقل وما إلى ذلك) وللمنشآت التجارية.

28. التجارة الإلكترونية: إن بوسع المنشآت التجارية، كبيرها وصغيرها، أن تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في الإنتاجية وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات. ودعماً لهذه العملية يتعين على الحكومات أن تحفز الإطار التنظيمي، من خلال توفير الخدمات التي تساعد على إيجاد بيئة مواتية، من أجل تشجيع تطبيقات ومحتوى الاستثمار الخاص، على أساس البنى التحتية عريضة النطاق المتاحة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي جانب المستهلك يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحقق زيادة في رضاء المستهلكين بفضل التفاعل مع أعداد كبيرة من الموردين المحتملين بدون تقييدات الموقع.

29. التعلم الإلكتروني: النفاذ إلى التعليم والمعرفة أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكوسيلة للتمكين الشخصي والتنمية المجتمعية وكفاءة إجراء الأعمال التجارية. وتتمتع شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية غير مسبوقة لكل المجموعات في كل المواقع. ويتطلب تنفيذ برامج تعليمية شاملة بتكلفة معقولة تعزيز المحتوى وشبكات النطاق العريض والمعدات. وسوف يتم تدعيم إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها في مختلف المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى عن طريق إقامة ورعاية شبكة للموارد البشرية تُضفي الصفة المؤسسية على التدريب الجاري للمدرسين والمعلمين الذين يمثلون دعامة الابتكار. وسوف يستفاد من أفضل الممارسات في ابتكار مواد تعليمية من نوعية جيدة ويمكن الحصول عليها بسهولة من جميع أنحاء العالم لتسهيل نقل المعرفة إلى المستوى الوطني. وسوف يُعطى اهتمام خاص للتدريب متعدد اللغات واستعمال وتطوير برمجيات الترجمة.

30. الصحة الإلكترونية: النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي. ويفتقر كثير من البلدان إلى وجود التسهيلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بقدر كاف خاصة في المناطق الريفية والنائية. ويعزز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التغطية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع بتمكينهم من النفاذ بصورة متساوية إلى خدمات الرعاية الصحية وبتمكين المواطنين من تنظيم شؤونهم الصحية بطريقة أفضل والمشاركة بفعالية أكبر في عملية الرعاية الصحية. وينبغي إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في مجال الرعاية الصحية من أجل تحسين استخدام الموارد، وإرضاء المرضى، وإعطاء طابع شخصي للرعاية الصحية، والتنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية العامة والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي. ويجب التوصل إلى حلول مبتكرة وخيارات لتقديم الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني من قلة الخدمات. وسيكون من بين الأولويات الأخرى في مجال الصحة الإلكترونية توفير خدمات الوقاية والعلاج ومكافحة انتشار الأمراض، وخصوصاً فقدان المناعة/الإيدز.

8) الهوية الثقافية، والتنوع اللغوي، والمحتوى المحلي وتطوير الوسائط

31. إن التنوع اللغوي والثقافي يساعد على إثراء عملية النهوض بالمجتمع عن طريق التعبير عن مجموعة من القيم والأفكار المختلفة. ويمكن لهذا التنوع أن يساعد على انتشار واستخدام المعلومات عن طريق تقديمها باللغة والسياق الثقافي الأكثر اعتياداً لدى المستخدمين، الأمر الذي يساعد على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

32. ينبغي للسياسة العامة أيضاً أن تشجع استحداث محتوى معلوماتي متنوع مما يساعد على حماية ونشر الثقافة واللغة والتراث على الصعيد المحلي والوطني. وللسلطات المحلية دور هام أيضاً في هذا الميدان لأنها تمثل بالنسبة للمواطنين المستوى الأول للاتصال مع الإدارات، فضلاً عن أن بإمكانها أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية. ويعتبر تعزيز التنوع الثقافي والهوية الثقافية، بما في ذلك استحداث محتوى معلوماتي متنوع ورقمنة التراث التربوي والعلمي والثقافي، أولوية هامة في تطوير مجتمع المعلومات. وينبغي كذلك مواصلة البحوث المتعلقة بالتأثيرات الاجتماعية والثقافية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

33. وتعزيز شبكات النطاق العريض لا يقتصر على إمكانية دعم الأبحاث والأعمال التجارية والأنشطة الشخصية ولكن قد يساعد أيضاً في الحفاظ على التنوع الثقافي والمعارف والتقاليد الأصلية. وفي هذا السياق ينبغي بذل الجهود لدعم أسماء الميادين متعددة اللغات وتنمية المحتوى المحلي والأرشفة الرقمية والأشكال المتنوعة من الوسائط الرقمية وترجمة وتكييف المحتوى. وينبغي أيضاً دعم وضع مجموعات موحدة ومعروفة من الأحرف والرموز اللغوية.

34. تشمل المقترحات الخاصة التي تقدمت بها الدول الإفريقية:

- دعم أكاديمية اللغات الإفريقية؛
- إحياء خدمة "تبادل الأنباء الإفريقية"؛
- إنشاء صندوق خاص لرقمنة المحفوظات والمكتبات الإفريقية؛
- إنشاء شبكة تلفزيون إفريقية متعددة الأطراف؛
- الاستثمار في محتوى الوسائط الإفريقية وكذلك في التكنولوجيات الجديدة؛
- والنهوض بالإنتاج المستقل.

9) تحديد معوقات تحقيق مجتمع المعلومات من منظور إنساني والتغلب عليها

10) قضايا أخرى

بـــاء – الأهداف

35. أمثلة لبعض الإجراءات الملموسة والشاملة التي يمكن اتخاذها:

أ) يمكن اعتبار ما يلي **مؤشرات** للإجراءات التي يتعين اتخاذها:

- توصيل جميع القرى بحلول 2010 مع إقامة نقاط نفاذ مجتمعية بحلول عام 2015؛
- توصيل جميع الجامعات بحلول 2005 وجميع المدارس الثانوية بحلول 2010 وجميع المدارس الابتدائية بحلول عام 2015؛
- توصيل جميع المستشفيات بحلول 2005 والمراكز الصحية بحلول 2010؛
- دخول 90 في المائة من سكان العالم في إطار التغطية اللاسلكية بحلول 2010 ودخول 100 في المائة من السكان في هذه التغطية بحلول 2015؛
- وجود موقع في شبكة الويب وعنوان بريد إلكتروني لكل دوائر الحكومة المركزية بحلول 2005 ولكل دوائر الحكومة المحلية بحلول 2010.

ب) وضع **استراتيجيات إلكترونية** وطنية لكل البلدان في غضون ثلاث سنوات بما في ذلك بناء الطاقات البشرية اللازمة.

ج) إعلان **"ميثاق رقمي عالمي"** ليكون بمثابة نموذج جديد للشراكة والتفاعل بين الحكومات والأطراف غير الحكومية على أساس تقسيم العمل والمسؤوليات المتخصصة وكذلك بشأن المصالح الخاصة والمشتركة التي يتم تشخيصها للعمل معاً لتحقيق أهداف تنمية تكنولوجيا المعلومات (مثل قيام الحكومات بإنشاء بيئة تنظيمية حافزة وتقديم حوافز ضريبية وقيام الشركات التجارية بجلب التكنولوجيا وعرض تطبيقات بسيطة وقيام المنظمات غير الحكومية بحملات توعية والعمل على الصعيد المجتمعي، إلخ) *(نموذج يستند إلى العلاقات المؤسسية القائمة فعلاً في الاتحاد الدولي للاتصالات، مع قيام الاتحاد بدور المنسق)*.

د) وضع "**مؤشر تجميعي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية)**" وتطويره تدريجياً ونشره سنوياً أو كل سنتين في **تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** حيث يقترن ترتيب البلدان بمعلومات تحليلية عن السياسات وتنفيذها. *(ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بدور العامل المساعد في الخبرات الموجودة في مختلف المنظمات والجامعات والمجموعات الفكرية، إلخ، وجمعها في هيكل متماسك).*

هـ) صياغة ونشر "**دليل الممارسات الجيدة وقصص النجاح**" أثناء مرحلة القمة في جنيف لتجميع مساهمات من جميع أصحاب المصلحة في شكل موجز ومقنع ثم يعاد إصداره دورياً ويتحول إلى نشاط دائم لتقاسم الخبرات.

و) **تجهيز وتدريب العاملين في مجال المحتوى في أقل البلدان نمواً** مثل خبراء الأرشيف والمكتبات العامة والعلماء والمدرسين والصحافيين على الاستفادة من الخبرة والطاقة التشغيلية لدى المنظمات المتخصصة الدولية ذات الصلة.

ز) تنقيح **المناهج الدراسية** للمدارس الابتدائية والثانوية في جميع البلدان في غضون ثلاث سنوات لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات.

ح) إتاحة الظروف التقنية اللازمة (البرمجيات والأجهزة) التي تسمح بوجود جميع **لغات** العالم واستخدامها في الإنترنت.

جيم – استراتيجيات وبرامج وطرق التنفيذ

36. من المهم أن تعمل الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية شاملة وتقدمية من أجل تنمية مجتمع المعلومات، يشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومشاركة القطاع الخاص تنطوي على أهمية حاسمة من أجل تنمية سليمة ومستدامة للبنى التحتية والمحتوى والتطبيق. وينبغي تطويع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لكي تلبي المتطلبات الخاصة للمجتمعات المحلية المختلفة وتواكب مرحلة تنمية الاقتصاد الوطني وخصائصه البنيوية. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أن تستفيد من المعرفة والخبرات الحالية، وسيكون لتبادل المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات، دور رئيسي إذ إنه سيسمح للبلدان بالتعلم من بعضها البعض من خلال الحوار بين الأقران.

37. ولكي تكون هذه الاستراتيجيات فعّالة وناجعة، ينبغي أن تتضمن، بالإضافة إلى تحديد الأهداف، أطراً زمنية ومؤشرات وآليات لرصد الأداء لا ترتكز على معايير كمية فحسب وإنما على معايير نوعية أيضاً. وفي حالة البلدان الأصغر حجماً، يمكن للاستراتيجيات الإقليمية أن تسهم في إيجاد أسواق أكبر وأن تتيح ظروفاً أكثر جاذبية للقطاع الخاص وللبيئة التنافسية. وعلاوة على ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تضطلع بدور ملائم في سياق التنمية لأنها تتيح فرصاً عديدة للإدارات العامة وتساعد على اجتذاب الاستثمارات الخاصة، وتيسر الانطلاق بخطى حثيثة بفضل استعمال تكنولوجيات جديدة ومتقدمة.

38. إن وضع أي استراتيجية يتطلب الإلمام بما ينبغي الترويج له، وأن يكون ذلك، وكيفية صياغة وتنفيذ الأنشطة لتحقيق أقوى تأثير ممكن. وينبغي أن يستفيد ذلك من الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويمكن أن تشمل المبادرات الخاصة في هذا المجال:

- تشجيع الإنفاق الحكومي طويل الأجل في مجال البحث والتطوير والدراسات العليا بهدف تطويع وتكييف الحلول الخاصة بتكولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- إيجاد حوافز ووضع مخططات تنظيمية تعزز قدرات القطاع الخاص من ناحية تنمية الموارد البشرية والبنية التحتية وبناء المؤسسات؛
- ووضع أنظمة ضريبية تتيح إعفاءات وحوافز للشركات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

39. ينبغي تشجيع وضع وترسيخ أنظمة لتقييم أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى انتشارها، بالإضافة إلى آليات من بينها مقاييس ومؤشرات محلية تعكس الجهود التي تبذلها بلدان الإقليم ومدى التقدم في إقامة المرافق اللازمة للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في سياق المجتمعات المحلية.

دال – التعاون والتمويل

40. يعد التعاون الوثيق على المستوى الدولي بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية في جميع جوانب مجتمع المعلومات أكثر إلحاحاً اليوم مما كان في أي وقت مضى. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من اغتنام الفرص التي تتيحها مؤسسات التمويل الإقليمية. والمجتمع الدولي مطالب بتوفير التعاون التقني والمالي على المستوى متعدد الأطراف وعلى المستوى الثنائي. ومن الضروري إعادة التأكيد على أن تفي البلدان المتقدمة بتعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية التي أعلنت عنها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ومن الضروري أن تتقيد جميع البلدان بجميع جوانب التوافق في الأداء الذي أمكن التوصل إليه في ذلك المؤتمر. وإن البلدان الممثلة في المؤتمر تدعو البلدان المتقدمة التي لم تتخذ بعد إجراءات ملموسة لتحقيق المستوى المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى المبادرة باتخاذ هذه الإجراءات.

هاء – المتابعة

من جنيف إلى تونس

الملحـــق 2

اقتراح بشأن الخطوات التالية في أعمال اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك الأعمال في فترة ما بين الدورتين

1. تعطي اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني ولاية لرئيس اللجنة التحضيرية للإشراف على العملية الجارية بين الدورتين بما في ذلك دعوة فريق صياغة حكومي دولي رسمي مفتوح العضوية إلى الاجتماع لمدة خمسة أيام في شهر يوليو 2003. وتعطي اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني ولاية لفريق الصياغة للعمل على تقدم المفاوضات. وينبغي أن يكون هذا الاجتماع مفتوحاً أمام المراقبين في إطار النظام الداخلي للجنة التحضيرية.

2. ترجو اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني من رئيس فريق العمل التابع للجنة الفرعية 2 تجميع التعليقات الواردة حتى 28 فبراير 2003 في وثيقة عمل أساسية وفقاً لما تمت الموافقة عليه في تقرير اللجنة الفرعية 2. ويتم تجميع هذه الوثائق وتحسينها وصياغتها بالشكل واللغة المتبعين تقليدياً في وثائق مؤتمرات القمة للأمم المتحدة. وتنشر هذه الوثائق في موقع القمة على شبكة الويب في 21 مارس 2003.

3. تقرر اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني إنشاء آلية للعمل بين الدورتين تستند إلى أعضاء المكتب لإدخال تحسينات في الوثائق المقدمة إلى اجتماع فريق الصياغة المذكور أعلاه. وتنشر نتيجة كل اجتماع في موقع القمة على شبكة الويب.

4. تكون النتيجة النهائية لآلية العمل بين الدورتين هي وثيقة العمل الأساسية التي تقدم للمناقشة في اجتماع يوليو.

5. يمكن تقديم تعليقات أخرى على وثيقة العمل الأساسية إلكترونياً بنهاية شهر مايو. وتنشر جميع التعليقات في موقع القمة على شبكة الويب.

6. تعطي اللجنة التحضيرية في اجتماعها الثاني ولاية للأمانة لإعداد وثيقة مرجعية تتضمن التعليقات المشار إليها في الفقرة 5 توضح بسهولة مواضع إدراج هذه المساهمات في وثيقة العمل الأساسية.

7. يتألف الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية من أسبوعين كاملين من المفاوضات حول جميع القضايا المتصلة بالقمة. وينبغي توزيع جميع الوثائق (جدول الأعمال وخطة تنظيم الوقت، إلخ) قبل الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية.

8. ينبغي أن يكون النص الصادر عن الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية مكتمل الصياغة بقدر يكفي للاسترشاد به في استعدادات الزعماء للقمة.

9. تقوم الأمانة التنفيذية والحكومة المضيفة بوضع خارطة إرشادية للخطوات المتخذة حتى انعقاد مرحلة جنيف وتوزيعها بأسرع ما يمكن. وتتضمن هذه الخارطة ما يلي:

- وصف الاستعدادات الموضوعية للقمة
- وصف جميع الأنشطة الموازية المتصلة بالقمة.

_____